«العمومية» تقر توزيع أسهم منحة بنسبة 5 في المئة

البنك الأهلي يستهدف تنفيذ إستراتيجية شاملة «للتحول الرقمي والنمو»

إجمالي الإيرادات التشغيلية 141.5 مليون دينار والأصول الائتمانية تصل 3.1 مليار ات

جانب من العمومية

جانب من الحضور

نسبة القروض المتعثرة 1.57 في المئة مع تغطية بنسبة339 في المئة

عقد البنك الأهلي الكويتي اجتماعيْ الجمعية العامة العادية وغير العادية أمس السبت 3 أبريل 2021 لمناقشة نتائج البنك المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020 وبقية بنود جدوليْ أعمال الجمعية العامة العادية وغير العادية. بدأ اجتماع الجمعية العامة العادية أولا، وبعده تم عقد اجتماع الجمعية غير العادية، حيث تمت المصادقة على كافة البنود بجدوليْ الأعمال خلال الاجتماعين. وقد بلغ النصاب القانوني للحضور 93%.

بدأ طلال محمد رضا بهبهاني، رئيس مجلس إدارة البنك الأهلي الكويتي، اجتماع الجمعية العامة العادية مرحبا بالحضور، ثم استعرض تقرير مجلس الإدارة للسنة المالية 2020، مشيرا إلى أنه نتيجة لقرار مجلس الإدارة باتخاذ التدابير الحصيفة والاستباقية للتخفيف من خسائر الائتمان المحتملة والناتجة من تعثر بعض العملاء بسبب الأزمة الاقتصادية التي تسببت فيها جائحة فيروس كورونا المستجد والتي ما زالت تمثل مخاطر حقيقية على استمرارية النشاط الاقتصادي للشركات بشكل طبيعي، فقد اتخذ البنك بشكل متحفظ مخصصات بمبلغ 136.5 مليون دك، مما نتج عنه صافي خسارة بمبلغ 69.7 مليون دك عن السنة المنتهية في 2020. وبلغ إجمالي الإيرادات التشغيلية 141.5 مليون دك، في حين وصلت الأصول الائتمانية 3.1 مليار دك وودائع العملاء 3.5 مليار دك وبلغت حقوق المساهمين 499 مليون دك، في حين بلغت نسبة القروض المتعثرة 1.57% وهي مغطاة بضمانات تصل نسبتها إلى 339%، كما وصل معدل كفاية رأس المال إلى 17.26%.

كما أشار رئيس مجلس الإدارة إلى تصنيفات مجموعة البنك الأهلي الكويتي القوية بالدرجة الاستثمارية من وكالات التصنيف العالمية، حيث حافظت المجموعة على تصنيفها بالدرجة A+ من وكالة فيتش ريتنجز وبالدرجة A2 من وكالة موديز إنفيستورز سيرفيس. وتعكس هذه التصنيفات هيكل رأس المال المتين والأسس القوية للبنك الأهلي الكويتي، بما في ذلك قدرة البنك المرنة على تحقيق الأرباح وتوفير التمويل المستقر وتنويع مصادر السيولة.

وقد صادقت الجمعية العامة العادية على تقرير مجلس الإدارة الذي يغطي أعمال وأنشطة البنك للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020.

كما وافقت الجمعية العامة العادية على توصية مجلس الإدارة بتوزيع أسهم منحة مجانية بنسبة 5% (خمسة في المائة) من رأس المال المصدر والمدفوع، وذلك بإصدار 80،958،311 سهما جديدا توزع كأسهم منحة مجانية على المساهمين المسجلين في سجلات مساهمي البنك كما في نهاية يوم الاستحقاق المحدد له يوم الخميس الموافق 22/4/2021 (بواقع خمسة أسهم لكل مائة سهم) بحيث تتم تغطية قيمة هذه الزيادة الناتجة عن ذلك في رأس المال المصدر والمدفوع والبالغة 8،095،831/170 دك (فقط وقدره ثمانية ملايين وخمسة وتسعون ألف وثمانمائة وواحد وثلاثون دينار كويتي و 170 فلسا) من الأرباح المرحلة، وتفويض مجلس الإدارة في التصرف في كسور الأسهم الناشئة عنها وفقا لما يراه مناسبا.

كما وافقت الجمعية العامة على اختيار عضوين مستقلين لاستكمال باقي مدة العضوية للدورة الحالية لمجلس الإدارة (2019 – 2021)، هما رائد عبد الكريم المؤمن، و زيد خلدون حسن النقيب، وفوضت مجلس الإدارة بتحديد المكافأة السنوية لهما، مع مراعاة قواعد الحوكمة الصادرة عن الجهات الرقابية.

وخلال اجتماع الجمعية تم استعراض الخطوط العريضة لاستراتيجية المجموعة لعام 2021، بعد انقضاء عام 2020 المتخم بالتحديات، حيث أكد طلال محمد رضا بهبهاني، رئيس مجلس إدارة البنك الأهلي الكويتي، أن البنك، تحت القيادة الجديدة لجورج ريشاني، الذي تم تعيينه مؤخرًا رئيسا تنفيذيا للمجموعة، سيقوم بإعادة صياغة وتحديد استراتيجيته الجديدة مع التركيز على تحقيق النمو المستهدف والتحول الرقمي.

أما جورج ريشاني، الرئيس التنفيذي للمجموعة، فقد صرح قائلا:

"لقد حافظ البنك الأهلي الكويتي على التزامه بتقديم تجارب جديدة للعملاء والتحول الرقمي ورفع الكفاءة التشغيلية. ويقوم البنك بتنفيذ استراتيجية شاملة "للتحول والنمو"، مع مراجعة دقيقة للمخاطر على مستوى المجموعة، وذلك لتحليل وفهم نقاط القوة والضعف في المجموعة بشكل أفضل من أجل التخفيف من أي تهديدات والاستفادة من فرص السوق الجديدة. وستسمح لنا النتائج التي سنتوصل إليها صياغة خارطة طريق التحول خلال السنوات القادمة التي ستقودنا إلى تحقيق طموحاتنا وتطلعاتنا الجديدة."

وأضاف بأن مجلس الإدارة قد وافق على الاستعانة بمستشارين خارجيين لتقديم دراسة شاملة لاستراتيجية البنك خلال الفترة القادمة والتي تتطلب استخدام أفضل الخبرات العالمية المتوفرة في هذا المجال.

كما أوضح بأن الاستراتيجية الجديدة ستركز على تمكين المزيد من وسائل التكنولوجيا الحديثة المستخدمة من قبل العملاء؛ وتطوير المنتجات المستهدفة مع التميز في الخدمة والأداء؛ وترسيخ لأفضل الممارسات عبر المجموعة بأكملها. كما ستواصل المجموعة الاستثمار بقوة في توظيف الكفاءات والمحافظة على الكودار الوطنية لديها، وتطوير أداء الموارد البشرية، ودمج العمليات الخارجية في المجموعة.

أما الجمعية العامة غير العادية فقد اعتمدت البند الخاص بزيادة رأسمال البنك بمقدار 8،095،831/170 دك (فقط وقدره ثمانية ملايين وخمسة وتسعون ألف وثمانمائة وواحد وثلاثون دينار كويتي و 170 فلسا) وهو يمثل ما نسبته 5% من رأس المال، وذلك بإصدار 80،958،311 سهما جديدا توزع على المساهمين المسجلين في سجلات البنك كأسهم منحة مجانية بواقع 5% (خمسة أسهم لكل مائة سهم)،

كما وافقت على تعديل المادة (6) من عقد التأسيس والمادة (5) من النظام الأساسي للبنك الأهلي الكويتي ليصبح رأسمال الشركة 170،012،454/500 دك (مائة وسبعون مليونا واثنا عشر ألفا وأربعمائة وأربعة وخمسون دينارا كويتيا و500 فلسا) موزعا على 1،700،124،545 سهما، قيمة كل سهم مائة فلسا.

اختيار عضوين مستقلين لاستكمال الدورة الحالية لمجلس الإدارة

«الخطوط الكويتية» تطلق حملتها الوطنية لدعم للتطعيم

أطلقت شركة الخطوط الجوية الكويتية بالتعاون مع مركز الكويت للتطعيم، حملتها التوعوية تحت اسم "حملة الخطوط الجوية الكويتية لدعم التطعيم" خلال الفترة من 15–4 ابريل 2021 وتأتي الحملة تزامناً مع دعوة حكومة دولة الكويت للمواطنين والمقيمين ضرورة التسجيل لتلقي اللقاح ضد فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19) للوصول إلى الوقاية من هذا الفيروس.

وفي هذا الصدد، قال مدير دائرة العلاقات العامة والإعلام في الخطوط الجوية الكويتية فايز العنزي: "تدشن اليوم الخطوط الجوية الكويتية حملتها الوطنية التوعوية لدعم التطعيم ضد فيروس كورونا رغبة منها لمشاركة الحكومة الموقرة في الحرص على صحة وسلامة المواطنين والمقيمين عبر دعوتهم للمبادرة بالتسجيل لتلقي اللقاح ضد فيروس كورونا المستجد وذلك للوصول إلى أكبر عدد من متلقي اللقاح في المجتمع وصولاً إلى المناعة المجتمعية ولخفض الاصابات بالفيروس بقدر المستطاع ولعودة الحياة الطبيعية تدريجياً إلى البلاد".

وأضاف العنزي: "تشتمل الحملة على وضع منشورات خاصة للخطوط الجوية الكويتية تشجع على التطعيم في مركز الكويت للتطعيم والمجمعات التجارية ومطار الكويت الدولي، إضافة إلى ذلك بث ونشر رسائل وفيديوهات تشجيعية على وسائل التواصل الاجتماعي ووسائل الاعلام الاخرى كالتلفزيونات والراديو والصحف كمبادرة جدية من الخطوط الجوية الكويتية للمشاركة بتلك الحملة الوطنية الهامة".

فايز العنزي

وأوضح العنزي قائلاً: "مجلس إدارة الخطوط الجوية الكويتية برئاسة علي الدخان وجه بضرورة تقديم الدعم والتشجيع للجهات التي تعمل ليلاً ونهاراً لحفظ صحة وسلامة المجتمع من الاصابة بفيروس كورونا ودعوة المواطنين والمقيمين لتلقي اللقاح كون هذا العمل يعد وطني بالكامل ويمس المجتمع المحلي والدولي، حيث يأتي اطلاق الخطوط الجوية الكويتية لحملة دعم التطعيم ايماناً منها بدورها المجتمعي الذي اعتادت أن تؤديه في كافة الحملات الوطنية التي تخص المجتمع الكويتي، كونها من الجهات الرائدة فيه والتي لطالما كانت الداعم والمساند لجميع المناسبات المهمة سواء للجهات أو الخاصة أو الافراد". وأشار العنزي إلى أن الحملة جاءت حرصاً من الخطوط الجوية الكويتية لتطبيق برامجها وسياساتها الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية مشيراً إلى أنه تم اعدادها وتنفيذها وفق خطة مدروسة بالتعاون مع مركز الكويت للتطعيم الذين يبذلون قصارى جهودهم لتطعيم أكبر عدد ممكن من المواطنين والمقيمين بشكل يومي لتحقيق الاهداف المنشودة والمرجوة التي تسعى لها السلطات الصحية في البلاد مشكورة في الوصول الى المناعة المجتمعية.

وتابع العنزي: "الخطوط الجوية الكويتية تواصل العمل منذ بدء الحملة على دعوة وتوجيه المواطنين والمقيمين عبر وسائل التواصل الاجتماعي أو في وسائل الاعلام المختلفة للمبادرة بالتسجيل لتلقي اللقاح من خلال الرسائل التوعوية وما يُبث من السلطات الصحية لطمئنة الجميع بأن اللقاح ضرورة ملحّة لتجاوز هذه الازمة وسرعة العودة الحياة الطبيعية، كما تدعو الخطوط الجوية الكويتية موظفيها بشكل مستمر على تلقي اللقاح والالتزام بالاجراءات والإشتراطات الصحية تجنباً للاصابة بفيروس كورونا".

واختتم العنزي تصريحه: "تتقدم الخطوط الجوية الكويتية بجزيل الشكر ووافر الامتنان لكافة العاملين بالقطاع الصحي في البلاد وذلك لجهودهم الملموسة والبارزة في تقديم الرعاية الصحية الكاملة للمواطنين والمقيمين كما نتقدم بالشكر لوزارة الداخلية والادارة العامة للطيران المدني وكافة الجهات التي تساهم وما زالت تساهم في الحد من انتشار الفيروس والحرص على سلامة وصحة المجتمع الكويتي سائلاً المولى عز وجل أن يكلل تلك الجهود الكبيرة بالنجاح الباهر وأن يحفظ بلادنا الحبيبة من كل مكروه".

خلال مشاركته في حملة «لنكن على دراية»

«التجاري» يسلط الضوء على إجراءات القروض والتمويل

في إطار مشاركة البنك التجاري الكويتي ومساهماته لنشر الثقافة المصرفية والمالية بين شرائح المجتمع المختلفة وزيادة الوعي لدى الجمهور بدور القطاع المصرفي وكيفية الاستفادة من الخدمات المصرفية المقدمة لجمهور العملاء، يشارك البنك التجاري الكويتي في حملة "لنكن على دراية"، والتي تعد حملة توعية أطلقها بنك الكويت المركزي لتسليط الضوء على حقوق العملاء وتوعيتهم فيما يتعلّق بالتعامل مع البنوك وحماية بياناتهم المصرفية.

وحول هذه الحملة وأهدافها ورسالتها، قالت رئيس الجهاز التنفيذي للبنك التجاري الكويتي إلهام محفوظ أن حملة "لنكن على دراية" تساهم بشكل كبير وبصورة مبسطة في توعية عملاء البنوك ونشر الثقافة المصرفية عن المنتجات والخدمات التي توفرها البنوك للعملاء بما يساهم في تحقيق الشمول المالي. وأضافت أن الحملة تساهم في وصول العملاء إلى الخدمات المصرفية والمالية التي يحتاجون إليها وتبين لهم العديد من الأحكام أو الشروط الخاصة بتلك الخدمات بما يوفر لهم الحماية والأمان.

وعن الإجراءات المرتبطة بالقروض والتمويل، فإنه من الأهمية بمكان التنويه أن البنك يلتزم بوضع سياسات ائتمانية وإجراءات عمل واضحة ومعتمدة لمنح القروض الشخصية الاستهلاكية والإسكانية أخذا بالاعتبار التعليمات رقم (2/ رب،رس،رت/413/2018) الصادرة عن بنك الكويت المركزي في هذا الخصوص وكذلك القواعد والأعراف الائتمانية المستقرة، حيث أكدت التعليمات أنه يقع على عاتق الجهة المانحة التحقق من استيفاء الشروط المقررة ودراسة الوضع الائتماني للعميل، والوقوف على الغرض من القرض المطلوب، ومدى حاجة العميل لهذا القرض مع تقديم المشورة المالية للعملاء سواء عند المنح أو أثناء أجل التمويل، والوقوف على طبيعة التزاماتهم الشهرية والأعباء المترتبة عليهم وتقديم النصح لهم حول احتياجاتهم والتزاماتهم وإيضاح مخاطر زيادة الإلتزامات عليهم وإثقال كاهلهم خاصة في حالة تغير الأوضاع المالية لهم بسبب تغير العمل أو التقاعد.

ويجوز للعميل الواحد الحصول على قروض شخصية من أكثر من جهة شريطة الالتزام بألا يتجاوز إجمالي القروض الحد الأقصى مبلغ (25،000 دينار كويتي للقروض الاستهلاكية)، و(70،000 دينار كويتي للقروض الإسكانية)، وألا يتجاوز نسبة إجمالي أقساط القروض الشخصية التي يحصل عليها العميل من الجهات كافة الحد الأقصى المقرر إلى صافي راتب العميل (نسبة 40% للموظفين، و30% للمتقاعدين)، وكذلك ألا تتجاوز فترة سداد الأقساط الشهرية للقروض الشخصية فترة خمس سنوات للقرض الاستهلاكي، وخمس عشرة سنة للقرض الإسكاني.

وعن الضوابط والإجراءات العامة لطلبات الحصول على القروض الشخصية والحدود الدنيا المطلوبة لإبرام التعاقد، فإنه يمكن إيجازها في بعض النقاط، حيث يقوم العميل بتقديم طلب للبنك يشتمل – كحد أدنى – على البيانات التالية: مبلغ القرض، والغرض من القرض ومدة سداده، وشهادة راتب العميل (رسمية وأصلية) من الجهة التي يعمل بها تتضمن تفاصيل راتبه الشهري وجميع الاستقطاعات الشهرية، إضافة إلى تعهد العميل بتقديم كل المستندات التي يطلبها البنك بما في ذلك الفواتير والمستندات التي تثبت استخدام القرض الإسكاني في الغرض الممنوح من أجله وبيان يقوم العميل بتوقيعه يوضح مصادر دخله، وكذلك رصيد القروض وعمليات التمويل التي حصل عليها من الجهات المانحة الأخرى الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي، وجميع الالتزامات المستمرة الأخرى.

إلهام محفوظ

كما يتعين على العميل تقديم البطاقة المدنية السارية الصلاحية على أن يقوم البنك باستيفاء تفويض العميل بما يسمح للبنك بإجراء استعلام من شركة (Ci–Net) عن بيانات الرصيد المدين الناشئ عن التمويل الذي حصل عليه العميل من الجهات المانحة الأخرى.

وبعد استيفاء العميل للشروط، يقوم البنك بدراسة الوضع الائتماني للعميل والوقوف على الغرض من القرض الشخصي المطلوب ومدى حاجته للقرض، مع تقديم المشورة المالية للعملاء سواء عند المنح أو أثناء أجل التمويل.

وعليه، يقوم البنك بإعطاء العملاء فترة مراجعة (R–flection Period) مدتها على الأقل يومي عمل بحيث يتم تزويدهم بنسخة غير موقعة وغير نهائية من عقد القرض لدى تقدمهم بطلب القرض، على أن يقدم العملاء إقراراً كتابياً باستلام نسخة من العقد لغرض المراجعة، دون أن يترتب على العملاء أو البنك أي التزام خلال فترة المراجعة، وبحيث يتم توقيع العقد – في حال اتفاق الطرفين – بعد انتهاء تلك الفترة.

ويتم إطلاع العميل على جميع الشروط والإلتزامات والآثار المالية المترتبة على القرض الذي سيقدم له وفقاً للعقد المزمع إبرامه، كما يتم تسليم العميل في بداية فترة المراجعة جدولاً إحصائياً واضحاً ومبسطاً يبين قيمة أقساط القرض وعددها، ومكونات كل قسط من الفائدة والمبلغ المسدد من أصل القرض وكذلك قيمة القسط التأميني (في حال موافقة العميل على التأمين)، وإجمالي قيمة الفوائد والمبالغ التي سوف تسدد حتى نهاية أجل القرض وإجمالي القيمة المدفوعة للتأمين، وبيان التغيرات المحتملة في أعباء التمويل سواء بالنسبة لحالة السداد المبكر أو بالنسبة للقروض الإسكانية وقيمة الأقساط الشهرية بافتراض زيادة سعر الفائدة بالحد الاقصى المقرر وهو (2%) كل خمس سنوات. بعد ذلك، يحصل العميل على نسخة من العقد عملاً بما جاء في دليل حماية العملاء في حال طلب العميل ذلك.

يقوم البنك بتوفير جميع المعلومات اللازمة عن شروط وأحكام وإجراءات منح القروض على الموقع الالكتروني للبنك، وكذلك يعرض الموقع عدد من الأسئلة الشائعة التي قد تجول بخاطر العميل حول القروض والحد الأدنى والأقصى وكذلك سعر الفائدة، بحيث يمكن للعميل الاطلاع على الأجوبة المرتبطة بهذه الأسئلة مع العلم أنه يراعى في هذا الخصوص تضمين كشوف حسابات القروض بالمعلومات المتعلقة بعدد وقيمة الأقساط المسددة والمتبقية حتى تاريخ الاستحقاق بصورة مفصلة بحيث توضح الفائدة وأصل الدين. وتجدر الإشارة في هذا الصدد أن جهود بنك الكويت المركزي الرامية إلى تثقيف وحماية العملاء من خلال هذه الحملة تؤكد الأهمية التي يوليها لعملاء البنوك في ظل التطورات التي تشهدها الخدمات المصرفية والتحول الرقمي وكذلك توجهات العملاء، الأمر الذي يفرض واقع مغاير لأساليب تثقيف العملاء بالخدمات والمنتجات المصرفية المقدمة لهم حيث يعمل مصرفنا على استخدام منصات ومواقع التواصل الاجتماعي المختلفة لعرض جميع خدماته والشروط والأحكام المرتبطة بها وكذلك مقتطفات من دليل حماية العملاء، وبالطبع العديد من المواضيع المرتبطة بحملة "لنكن على دراية".